

## "دور الأملاك الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر"

### ملخص

تشير تقارير خبراء التنمية أن مشكلة العديد من المجتمعات تتركز في حاجتها إلى التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وفي ضوء ذلك ظهرت اتجاهات تنموية ركزت على هذه الجوانب لحل المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة. ومن أهم المفاهيم التنموية الحديثة: مفهوم التنمية المستدامة. ولما كان هذا المفهوم يعني بمعالجة محورين أساسيين هما: تحقيق أهداف التنمية، واستمرار هذه الأهداف عن طريق حماية وسائل تحقيقها من الاستنزاف، والحفاظة على استمراريتها للأجيال المقبلة، كان لابد من البحث عن الوسائل التي تضمن هذه الاستمرارية.

ومن بين هذه الوسائل نجد نظام الأملاك الوقفية، الذي يعتبر اليوم ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة، حيث يقوم على أساس الديمومة والاستمرار، ويغطي مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والعلمية، والثقافية، والصحية، والإنسانية، والسياسة، والخدمية، وغيرها. لاسيما وأن الأوقاف شكلت عبر تاريخها الطويل إحدى دعائم البناء الاجتماعي والاقتصادي.

وتمتلك الأوقاف وعاء كبيرا من الأموال التي هي بحاجة إلى الاستثمار، خاصة ونحن نعيش في عصر مليء بالتطورات السريعة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتي تؤثر في قدرة المرافق الوقفية على البقاء والاستمرار والنمو. وهو موضوع البحث الذي تشغل عليه فرقة البحث المكونة من:

- د. السعيد دراجي رئيسا.
- د. مراد حشوف عضوا.
- أ. شعيب يونس عضوا.
- أ. حسبية سميرة عضوا.
- أ. جابر سطحي عضوا.

ويهدف البحث في هذا الموضوع إلى:

- إظهار دور أملاك الوقف في مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وربطها بالتنمية المستدامة.
- الوقوف على حقيقة أن الوقف قطاع ونظام بكل المواصفات والمقاييس هدفه ديني ودينيوي، بخلاف ما جاءت به القوانين الوضعية فكان هدفها الربح لا غير.

- دراسة أملاك الوقف الجزائري وبيان طرق استثماره وتمويله ليعود إلى القيام بوظيفته التنموية والتكافلية، وإحياء دورها الاقتصادي والاجتماعي.

- الرغبة في معرفة التحديات التي تواجه واقع أملاك الوقف في الجزائر والخروج بنتائج يمكن تعميمها.

**الكلمات الافتتاحية:** التنمية المستدامة - الوقف الإسلامي - إدارة الأملاك الوقفية في الجزائر.

